المخطط الأمـريكي

لتفتيت ما تبقى من الســودان

في نسخته الثانية...

وسائله وأساليبه وكيفية إفشاله

٢٦ رجب الفرد ١٤٣٤هـ
٠٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣م

حــزب التحــرير
ولاية السودان

المخطط الأمـريكي

لتفتيت ما تبقى من الســودان

في نسخته الثانية...

وسائله وأساليبه وكيفية إفشاله

٢٦ رجب الفرد ١٤٣٤هـ
٠٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣م

حــزب التحــرير
ولاية السودان

محتويات الكتاب

المخطط الأمريكي لتفتيت ما تبقى من السودان في نسخته الثانية...وسائله وأساليبه وكيفية إفشاله ٢

وسائل أمريكا لتنفيذ مخططها الإجرامي لتمزيق السودان ٣

أولاً: الحكومة ٤

ثانياً: حركات التمرد (الجبهة الثورية) ٧

ثالثاً: المعارضة السودانية ١٣

رابعاً: دويلة جنوب السودان ١٥

خامساً: المنظمات السياسية الدولية والإقليمية ١٦

أساليب تنفيذ المخطط ١٧

كيفية إفشال هذا المخطط الإجرامي ١٩

حقيقة هذا الموقف الشرعي ٢٨

المخطط الأمريكي لتفتيت ما تبقى من السودان
في نسخته الثانية...
وسائله وأساليبه وكيفية إفشاله

في يوم ٢٠١١/٠٧/٠٩م أُعلن رسمياً عن انفصال جنوب السودان وإقامة دويلة على أساس جهوي عنصري، لتدشن بذلك نجاح المخطط الأمريكي لتمزيق السودان في نسخته الأولى، حيث صرّحت سوزان رايس- رئيسة وفد أمريكا في احتفالات انفصال الجنوب بجوبا قائلة: (استقلال الجنوب لم يأت كهدية لكنه أُخذ عنوة)، صحيفة الصحافة العدد (٦٤٥٦). أغرى ضعف الحكومة وتنفيذها لاتفاقية نيفاشا، وكذلك تهافت قوى المعارضة للوصول إلى السلطة بأي ثمن، أغرى أمريكا لإسراع الخطى في مخططها لتمزيق السودان، فقد أقام جيش الحركة الشعبية قطاع الشمال يوم انفصال الجنوب عرضاً عسكرياً بالآليات الثقيلة في مدينة الكرمك بولاية النيل الأزرق، وصرّح اللواء أحمد بادي قائد قوات الجيش الشعبي بالشمال قائلاً: (نحن دعاة سلام، لكن إذا تم إرهابنا بالحرب سنقودها ونمزّق السودان المتبقي) صحيفة الصحافة ٢٠١١/٠٧/١٠م.

هذا المخطط أكّده النائب الأول للرئيس على عثمان حيث قال إن هنالك دولاً عالمية وإقليمية تقود مخططاً لتمزيق السودان (شبكة الشروق ٢٠١٣/٠٥/١٦م)، وقد ذهب وزير الثقافة والإعلام أحمد بلال عثمان أبعد من ذلك في ربطه للمخطط باتفاقية نيفاشا عندما صرّح لبرنامج مؤتمر إذاعي الذي بثته الإذاعة السودانية يوم الجمعة ٢٠١٣/٠٥/١٧م قائلاً: (هنالك مخطط خارجي يستهدف تقسيم السودان إلى خمس دويلات مرتكزاً إلى انفصال الجنوب).

إن أمريكا ومن ورائها بريطانيا وفرنسا في سعيها لتمزيق السودان لم ولن تستخدم قوات المارينز ولا بوارجها التي تجوب البحار والمحيطات، لكنها استخدمت وتستخدم أدوات من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وليس أدل على ذلك من نجاحها في فصل الجنوب عبر أبناء السودان.

وسائل أمريكا لتنفيذ مخططها الإجرامي لتمزيق السودان:

إن وسائل أمريكا لتنفيذ مخططها الإجرامي لتفتيت السودان هي: (**الحكومة وحركات التمرد والمعارضة السودانية ودويلة جنوب السودان والمنظمات السياسية الدولية والإقليمية**) وذلك كما يلي:

أولاً: الحكومة:

تعتبر حكومة السودان أهم وسائل أمريكا في مخطط تمزيق السودان، فقد بدأت الإنقاذ بشعارات الإسلام، ورفعت رايات الجهاد في جنوب السودان، وحققت انتصارات باهرة على الصعيد العسكري، فانكمش التمرد وكاد أن يندثر بفعل الجيش والمجاهدين، لكن الحكومة تخلّت عن شعارات الإسلام وفرّطت في تلك الانتصارات، ونكّست رايات الجهاد إلا في الملمات ورفعت رايات الاستسلام تحت مسمى السلام، فوقّعت على اتفاقية نيفاشا التي أعطت (حق تقرير المصير) لجنوب السودان ولمنطقة أبيي، وأعطت حق تدخّل الكفار في قضايا المسلمين في جنوب كردفان والنيل الأزرق تحت مسمى المشورة الشعبية!!!

لقد وقّعت الحكومة على اتفاقية نيفاشا ففصلت الجنوب وهيّأت كل أرجاء السودان للمشروع الأمريكي (تمزيق السودان) وهي تعلم علم اليقين نتائج فعلتها هذه؛ نقلت الفضائية السودانية عن الرئيس عمر البشير أمام جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس ٢٠١٠/٠٩/٣٠م قوله: (**لقد عَرَّضنا وحدة البلاد للخطر مقابل تحقيق السلام عن طريق انفصال الجنوب**). نعم أعملت

الحكومة ماكينة التمزيق في البلد. فبانفصال الجنوب أرست الحكومة أخطر سابقة في تاريخ السودان الحديث، وهي أن تكون وحدة أقاليم السودان طوعية.

إن أخطر ما اشتملت عليه اتفاقية الخيانة "نيفاشا"، التي أصبحت دستوراً في العام ٢٠٠٥م، هو كسرها لعظمة ظهر البلد وصِمَام أمان وحدة السودان- الجيش- حيث بدأت بمساواته بقطّاع الطرق واللصوص؛ متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان، واعتبار أن الجيش والمتمردين يشكلان على قدم المساواة القوات المسلحة السودانية، حيث نصّت المادة (١٤٤) من دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م على: (**تظل القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان منفصلة وتكون قوات مسلحة نظامية واحترافية وغير حزبية، وتعامل معاملة متساوية باعتبارها القوات المسلحة القومية السودانية**)، ثم فرضت أن يُبدأ في تصفية الجيش السوداني وإنشاء وحدات مشتركة مدمجة من الطرفين (الحكومة والمتمردين) بالتساوي على أساس عقيدة عسكرية جديدة تشكل نواة للجيش الجديد في حال إفضاء الاستفتاء إلى الوحدة!

وبسيناريو الرعب هذا الذي وقعته الحكومة متناغماً مع خوفها من الجيش بوصفه مصدر الخطر عليها عن طريق الانقلابات العسكرية، وحتى لا تصيب الحكومة قارعة الذين سبقوها، ورجاءة أن تكون الإنقاذ خالدة مخلدة في سُدّة الحكم، سارت الحكومة في تصفية الجيش وإضعافه واستبدال الشرطة وقوات جهاز الأمن به التي يعلم الجميع أن عملها غير عمل الجيش، فانكسر ظهر البلد، ووصلت قوات التمرد في عام ٢٠٠٨م إلى العاصمة الخرطوم، وقريباً في ٢٠١٣/٠٤/٢٧م إلى أم روابة واحتلت أبو كرشولا وما حولها.

إن دور الحكومة في خدمتها للمشروع الأمريكي لتمزيق السودان ليس قاصراً على توقيع اتفاقية نيفاشا وتنفيذها لبنودها وتهيئة الناس لقبول نتائجها السيئة، بل قامت بتكريس القبليات والجهويات، وجعلتها مقياساً لتولي الوظيفة العامة، وشجعت المسئولين على الاستعانة بقبائلهم، وسلحت مجموعات قبلية على حساب الأخرى نكاية في حركات التمرد، فحصدنا ثمار كل ذلك شلالات من الدماء تجري في كردفان ودارفور والنيل الأزرق في غياب كامل لسلطان الدولة ومفهوم رعاية الشؤون؛ الذي يوجب على الدولة توفير الأمن لا الانحياز لفئة على حساب الأخرى.

إن جميع هذه المظالم هيأت السودان للمشروع الأمريكي الساعي لاستبدال دويلات جهوية وعرقية وحتى قبلية بالدولة الوطنية!!!

ثانياً: حركات التمرد (الجبهة الثورية):

استخدمت أمريكا منظمة الإيقاد بجر طرفي الحرب في السودان (الحركة الشعبية والحكومة) للتوقيع على مشروع تمزيق السودان (اتفاقية نيفاشا)، وكانت أمريكا اللاعب الأساس من خلف الكواليس ومن أمامها ومعها الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا وفرنسا تحت مسمى شركاء الإيقاد، غير أن بريطانيا وفرنسا أدركتا أثناء جولات التفاوض الطويلة التي بدأت منذ العام ١٩٩٧م بالتوقيع على إعلان مبادئ الإيقاد، وانتهت في العام ٢٠٠٥م بتوقيع اتفاق نيفاشا، أدركتا أن أمريكا قد استأثرت بجنوب السودان، لذلك شرعتا (بريطانيا وفرنسا) بدعم حركات التمرد في دارفور منذ العام ٢٠٠٣م. واستطاعت أمريكا أن تعرقل كل محاولات تسوية قضية دارفور سياسياً، حتى لا يكون لأوروبا دورٌ فيها، صرّح خليل إبراهيم؛ زعيم حركة العدل والمساواة وقتها لقناة الجزيرة في ٢٠١٠/٠٣/٠١م (إن هنالك جهات –لم يسمها– تضغط لكي لا يكون هناك اتفاق بين الحكومة وحركته)، ثم صرّح أيضاً في

مقابلة له مع راديو دبنقا في ٢٠١٠/٥/٢٨م في أول مقابلة له بعد طرده من تشاد: (إن المبعوث الأمريكي سكوت غرايشن يسعى لوضع قضية دارفور حتى يتفرغ لإجراء الاستفتاء لجنوب السودان)، صحيفة الشرق الأوسط ٢٠١٠/٥/٢٩م.

وبعد أن ضمنت أمريكا انفصال الجنوب في العام ٢٠١١م دعمت بقوة اتفاق الدوحة الذي تم توقيعه في ٢٠١١/٠٧/١٤م بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، وبموجبه حصل إقليم دارفور (خمس ولايات) على حكم ذاتي موسع يهيئ لانفصالها لاحقاً، وقد جعلت أمريكا من اتفاق الدوحة صيغة تشكل أساساً للحل يجب أن تدخل فيها جميع الحركات الأخرى غير الموقعة عليه (وهي الحركات الأساسية الثلاث)، صرّح القائم بالأعمال الأمريكي في السودان جوزيف ستافورد في مؤتمر صحفي بالسفارة الأمريكية بالخرطوم يوم ٢٠١٣/٠٤/٢١م قائلاً: (الإدارة الأمريكية مستمرة في دعم وثيقة الدوحة باعتبارها تمثل خارطة الطريق للحل السلمي بالإقليم) صحيفة الخرطوم ٢٠١٣/٤/٢٢م.

ثم بدأت أمريكا تمارس الضغوط على الحركات الرافضة لإجبارها للدخول في وثيقة الدوحة، فقامت بالضغط السياسي والتصفيات والتعتيم الإعلامي عليها بل وشقّها لإضعافها، وفي ٢٠١١/١١/١١م استطاعت أن تجمع حركات التمرد الأساسية في دارفور في كيان مسلّح جديد تحت قيادة الحركة الشعبية قطاع الشمال بمسمى (الجبهة الثورية السودانية)، وتم التوقيع على إنشائها في منطقة كاودا بجنوب كردفان، وهي مركز نفوذ الحركة الشعبية قطاع الشمال، حيث ضم الكيان المسلّح الجديد (الحركة الشعبية قطاع الشمال، حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور)، وقد ساعد على إنشاء هذا الكيان الجديد رعاية دويلة جنوب السودان لحركات دارفور بعد الاتفاق بين السودان وتشاد على مراقبة الحدود ونشر قوات مشتركة لحراسة الحدود، وقطع خطوط الإمداد عن هذه الحركات التي اتجهت نحو دويلة الجنوب.

إن الجبهة الثورية السودانية تعتبر أداة أمريكا الرئيسة مع الحكومة في مخططها لتمزيق ما تبقى من السودان، من خلال القيام بأعمال عسكرية

لافتة للنظر؛ مثل قيامهم في ٢٠١٣/٠٤/٢٧م باجتياح مناطق السميح والله كريم ومدينة أم روابة واحتلال أبو كرشولا، ثم اتخاذ هذه الأعمال العسكرية أداة لتنصيبهم طرفاً أصيلاً في التسوية الشاملة القادمة لكل قضايا السودان، **هذه التسوية التي هي في حقيقتها تمزيق السودان بفكرة الحكم الذاتي لكل أقاليمه؛ وهو ما ورد في وثيقة الدوحة لدارفور وبفكرة الوحدة الطوعية لأقاليم السودان**. صرّح المبعوث الأمريكي الخاص لدارفور (داين سميث) أمام عدد من الناشطين والطلاب في كنيسة إيست ألبرت رداً على سؤال قائلاً: (تحالف الجبهة الثورية عبارة عن جماعات متمردة تقاتل الحكومة على جبهات متعددة، وجّهنا حديثنا إليهم بأننا لن نؤيد الإطاحة بالحكومة بالقوة، وأنه ينبغي عليهم أن يعملوا مع الحكومة في اتجاه المفاوضات على أساس اتفاق السلام الذي وقع في الدوحة يوليو من العام الماضي) صحيفة الاتحاد ٢٠١٣/٣/١٥م.

وينص النظام الأساسي للجبهة الثورية السودانية لسنة ٢٠١٢م في فصله الثاني النقطة الرابعة (المبادئ) على: (**إقرار الوحدة الطوعية لجميع أقاليم السودان**)، بل إن أكبر عمل سياسي قامت به الجبهة الثورية السودانية هو

إعلانها بمشاركة بعض القوى السياسية المعارضة عما يسمى بميثاق الفجر الجديد الذي تم التوقيع عليه في العاصمة اليوغندية كمبالا بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠٥م، حيث ورد في هذا الميثاق الذي هو أشبه بدستور الدولة التي يسعون لإنشائها:

- تكون مستويات الحكم الانتقالي من أربعة مستويات على النحو التالي: (المستوى الفدرالي- المستوى الإقليمي- المستوى الولائي- المستوى المحلي).
- اعتماد نظام فدرالي قائم على ثمانية أقاليم خلال الفترة الانتقالية، وذلك على النحو التالي: (الخرطوم- الشرقي- دارفور- كردفان- جنوب كردفان/ جبال النوبة- النيل الأزرق - الشمال - الأوسط).
- إقرار مبدأ الوحدة الطوعية لجميع أقاليم السودان.

إن فكرة الوحدة الطوعية للأقاليم تعني أنه من حق الإقليم المعني أن ينفصل عن الدولة، ويقيم كياناً جديداً، لذلك فهي فكرة حق تقرير المصير بعينها لكل الأقاليم في السودان.

إن رئيس الحركة الشعبية قطاع الشمال مالك عقار هو نفسه رئيس الجبهة الثورية السودانية، كان قد طالب في يناير ٢٠١٣م بتوحيد منبري

التفاوض؛ منبر الدوحة الخاص بقضية دارفور ومنبر أديس أبابا الخاص ببحث قضية منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، حيث قال: (إن الأزمة السودانية هي قضية علاقة المركز والهامش، ونحن ننادي بتوحيد المنبر من الدوحة إلى أديس أبابا، لا بد من توحيد المنبر، وأن يكون لكافة المعارضة السودانية، سلمية وغيرها بما فيها حزب المؤتمر الوطني، لها القول الفصل بشأن حل الأزمة السودانية). وكانت الحركة الشعبية قطاع الشمال قد تقدمت بمبادرة استبقت بها جلسة مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٣/٣/٢٧م للاستماع إلى تقرير ثامبو امبيكي، ورد في هذه المبادرة: (**يمكن استخدام نفس النموذج في دارفور– اتفاق الدوحة– بشرط توفير الأمن للمدنين، وبذا تتوقف الحرب في كل السودان**) سودانايل ٢٠١٣/٣/٢٨م.

إن الحركة الشعبية قطاع الشمال جاءت في المفاوضات الأخيرة التي انطلقت في ٢٠١٣/٠٤/٢٣م بأديس أبابا بوفد يضم (١٥) فرداً يمثلون كل مناطق السودان لا لتناقش قضية منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، بل لبحث إعادة صياغة البلاد بدستور جديد يوقف الحرب حسب زعمهم من النيل الأزرق إلى دارفور، حيث صرّح ياسر عرمان– كبير مفاوضي الحركة

الشعبية قطاع الشمال وأمينها العام عقب فشل المفاوضات قائلاً: (موقف الحركة الشعبية سيظل ثابتاً في فتح الممرات الإنسانية بلا شروط ووقف العدائيات لأسباب إنسانية والاتفاق على عقد المؤتمر الدستوري، ثم ترتيبات جديدة للمنطقتين، ويجب إنهاء الحرب من النيل الأزرق إلى دارفور) سودانايل ٢٠١٣/٠٤/٢٧م.

هذه هي حقيقة الجبهة الثورية السودانية التي أنشأتها أمريكا لتكون الطرف الثاني مع حكومة الإنقاذ في التعاقد الباطل لتمزيق السودان.

ثالثاً: المعارضة السودانية:

في تسعينات القرن الماضي كان لتحالف المعارضة السودانية مع الحركة الشعبية (متمردي الجنوب) وتوقيعهم في مؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا على حق تقرير المصير لجنوب السودان، الدور الأكبر في إيجاد المبررات للحكومة للقبول بحق تقرير المصير الذي كان سبباً في انفصال الجنوب، حيث استخدمتهم الحركة الشعبية في التوقيع على تنفيذ المخطط الأمريكي ثم ألقت بهم في قارعة الطريق مثل المنديل المتسخ بالرغم من اعترافهم باتفاقية نيفاشا، بعد أن وعدتهم بالتحول الديمقراطي والانتخابات الحرة وغيرها من الأوهام

والأماني، وما يعدهم الشيطان إلا غروراً، وهي الآن -أي الحركة الشعبية- تكرر السيناريو نفسه (الاستحمار) مع المعارضة السودانية، فقد صرح الأمين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان قائلاً: (إننا نطالب بترتيبات سياسية وأمنية جديدة للمنطقتين مرتبطة بعملية دستورية شاملة في المركز وعلى المعارضة أن تحسم أمرها، فأمامنا طريقان لا ثالث لهما، إما أن يقبل المؤتمر الوطني بالحل السياسي الشامل والتغيير الديمقراطي أو يتم إسقاط نظامه لا حلول جزئية) سودانايل ٢٠١٣/٠٤/٢٧م.

هذا هو واقع أحزاب المعارضة السودانية المتهافتة على السلطة، التي تتبع كل ناعق بمشروع استعماري طالما توهمت بأنه سيوصلها إلى كرسي السلطة فهي تحارب اليوم ثم تتحالف غداً مع العدو الذي حاربته لتشاركه في السلطة، حيث أصبحت كراسي السلطة مركز تنبههم في كل أعمالهم، فابتعدوا عن هموم الناس ومصالح البلاد والعباد.

يضاف لما سبق أنه دُشِّن في القاهرة في ٢٠١٣/٠٤/٠٨م كيان تحت مسمى الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، وهي تجمّع يضم (١٧) كياناً وحزباً من شرق السودان يسعى لإسقاط النظام بجميع السبل، سواء

أكانت مسلحة أم سلمية، وقد نصّت وثيقة المبادئ الأساسية لهذه الجبهة على: (**التوطين الدستوري لنظام الحكم الذاتي لكل الأقاليم السودانية**). سودانايل ١٠/٤/٢٠١٣م. إن مثل هذه القوى السياسية بتهافتها على السلطة بهذه الوسائل والعقليات إنما تخدم المشروع الأمريكي الغربي لتفتيت السودان.

رابعاً: دويلة جنوب السودان:

إن دويلة جنوب السودان تعتبر من الأدوات المهمة للمشروع الأمريكي، فهي التي تحتضن حركات دارفور المتمردة، وهي الداعم الرئيس للحركة الشعبية قطاع الشمال في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وبالرغم من كل الاتفاقات التي وقعت بين الشمال والجنوب إلا أن هذه الدويلة تستمر في دعم الحركة الشعبية قطاع الشمال، وآخره هذا الدعم لاحتلال مناطق أبو كرشولا وأم روابة حسب البيان الصادر من جهاز الأمن والمخابرات بتاريخ ١٢/٥/٢٠١٣م، فقد أورد البيان: (إن جوبا دعمت المتمردين بأعداد من سيارات الدفع الرباعي سُلّمت لحركة مناوي والحركة الشعبية قطاع الشمال، ويجري الآن تسليم أعداد أخرى من السيارات لحركة العدل والمساواة وقطاع

الشمال، وأن الدعم شمل توفير كميات من الأسلحة والذخائر والتدريب بمعسكرات راجا وطمبرة) سودان تريبيون ٢٠١٣/٠٥/١٢م.

وبالرغم من أن الحكومة تعلم علم اليقين بأن دويلة جنوب السودان تدعم التمرد، إلا أنها استكانت فقط لرد دويلة الجنوب بإجراء تحقيق في الأمر بعد زيارة وزير الخارجية ومدير المخابرات لجوبا يوم الجمعة ٢٠١٣/٠٥/١٧م.

خامساً: المنظمات السياسية الدولية والإقليمية:

لعبت القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي دوراً مهماً في مخطط تفتيت السودان، حيث أبقت الحكومة السودانية تحت الضغط المستمر بالقرارات المتلاحقة الصادرة عن مجلس الأمن لتغل يد الحكومة في مواجهة حركات التمرد، سواء أكانت القرارات المتعلقة بجنوب السودان أم بدارفور أو حتى القرار الأخير الصادر بالرقم ٢٠٤٦؛ الذي يأمر فيه الحكومة بالتفاوض مع قطاع الشمال وتنفيذ مطالبه، ويتوعدها بعقوبات تحت الفصل السابع، إذا لم تصل لتسوية مع القطاع، والمسئول عن تنفيذ أوامر أمريكا هو مجلس السلم والأمن الأفريقي وآليته رفيعة المستوى برئاسة ثامبو امبيكي.

هذه هي وسائل أمريكا وأدواتها لتنفيذ مخططها لتمزيق السودان، ويراد لهذه الوسائل أن تتبني جملة من الأساليب لإخراج هذا المخطط اللئيم إلى حيز الوجود.

أساليب تنفيذ المخطط:

- العمل العسكري الذي تقوم به الجبهة الثورية السودانية وفصائلها المختلفة في جنوب كردفان وشمالها والنيل الأزرق ودارفور، هذا العمل يُظهر ضعف الحكومة بما كسبت أيدي رجالها ويقوّي الجبهة الثورية مما يحتم تقديم تنازلات هي عينها خطة التمزيق.
- تبنّي قضية الدستور العلماني التوافقي الذي يرضي الجميع حسب زعمهم، فالحكومة تراجعت عن طرح الإسلام غير (المدغمس)، وأصبحت تلهث خلف مشاركة جميع القوى السياسية، العلمانية منها والإسلامية للوصول لدستور علماني توافقي فيدرالي، وكذلك الجبهة الثورية السودانية وقوى المعارضة التي تبعتها قد وقّعت في وثيقة الفجر الجديد بكمبالا على إقرار دستور وقوانين قائمة على فصل

المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة، وأن ينص الدستور على إقرار مبدأ الوحدة الطوعية لجميع أقاليم السودان.

- ❖ تبنيّ قضايا مثل إدخال اتفاقية الدوحة في الدستور القادم، لأن الاتفاق ينص على حكم ذاتي موسع لإقليم دارفور، ومثل أن ينص الدستور على الحكم الذاتي لجميع أقاليم السودان.
- ❖ التفاوض مع الحركات المتمردة برعاية إقليمية ودولية لتحقيق ما يسمى بالسلام الشامل والتحول الديمقراطي المتوهم يعتبر من أهم أساليب الكافر المستعمر للإجهاز على وحدة البلاد، وأنموذج اتفاقية نيفاشا ليس ببعيد.
- ❖ انحسار سلطة الدولة، بما كسبت يدها، عن مناطق كثيرة في البلاد، وجعل هذه المناطق نهباً لكيانات قبلية وجهوية مسلحة تعيث في الأرض فساداً وتنتهك كل الحرمات.
- ❖ تبنّي أفكار مثل صراع الهامش والمركز، وثورة الريف والجهويات والعرقيات والقبليات بدلاً عن الحديث عن الظلم والفساد الناجم عن غياب فكرة سياسية تصهر الناس وتحسن رعاية شؤونهم.

هذه هي حقيقة مخطط أمريكا والغرب الكافر لتمزيق السودان، وهذه هي أدوات المخطط أي أساليبه ووسائله.

كيفية إفشال هذا المخطط الإجرامي:-

إن الوقوف في وجه هذا المخطط اللعين يقتضي وجود حزب مبدئي يكشف للناس هذه الألاعيب ويتبنّى مصلحة الناس بطرح معالجات صحيحة لقضاياهم من صميم عقيدة الأمة مبدأ الإسلام العظيم؛ الذي هو من لدن حكيم خبير، قال تعالى: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾. ولا بد لهذه المعالجات أن تكون منطبقة على واقعها انطباقاً يُظهر صدقها، وأن تنطلق من إدراك عميق لحقيقة العدو الذي يحيك المؤامرات والمخططات ضد الأمة، وأن يتم التعامل معه عبر حقائق ثابتة لا يعتريها التبديل ولا النسيان من خلال مشروع متكامل للنهضة بأمتنا يقوم على عقيدة الإسلام، ينقلنا من خانة السلبية إلى خانة الإيجابية في السياسة الدولية والإقليمية والمحلية بما يليق بنا بوصفنا خير أمة أخرجت للناس، ويقتضي ذلك الحكم المبدئي على الوقائع والأحداث على النحو التالي:

أولاً: إن النظام الحاكم في السودان الذي ضرب صفحاً عن الإسلام وأنظمته، واتخذ من اتفاقية نيفاشا دستوراً له، لهو نظام فاسد لأنه يحكم بغير ما أنزل الله، ولأنه جعل من نفسه خادماً لأمريكا ومخططاتها، حيث أصبح لا يرى أبعد من الكرسي الذي يجلس عليه، لذلك قام بفصل الجنوب، ويُراد له وهو كائن -إلا أن يأخذ المخلصون على يديه- أن يقدم مزيداً من التنازلات في مقبل الأيام في مفاوضاته مع قطاع الشمال في أديس أبابا، تفضي إلى تفتيت السودان وذهاب ما تبقى منه.

إن الواجب تجاه هذا النظام هو العمل لتغييره وإيجاد الإسلام الذي يطبقه خليفة للمسلمين يبايع على الكتاب والسنة وما أرشدا إليه.

ثانياً: العمل الصحيح للتغيير يجب أن يستهدف إيصال الإسلام إلى سُدّة الحكم، بإقامة دولة خلافة إسلامية، لا دولة ديمقراطية ولا مدنية، لأن الدولة الإسلامية وحدها هي التي تنظم حياة الناس بأنظمة الإسلام، أما الدولة الديمقراطية والدولة المدنية، فإنها وإن كان القائمون على أمرها من الإسلاميين، إلا أنها تُبعد أنظمة الإسلام عن الحياة، لذلك كان لزاماً على المسلمين أن يقيموا الدولة الإسلامية، فلا وجود للإسلام وجوداً

مؤثراً إلا بالدولة، ولأن بلادهم لا تعتبر دار إسلام إلا إذا حكمتها دولة الإسلام.

ثالثاً: يوجب الإسلام أن يكون العمل للتغيير عملاً سلمياً، فالنبي صلى الله عليه وسلم أول من أقام دولة على أساس الإسلام بالصراع الفكري والكفاح السياسي، وقد أُوذيَ في سبيل ذلك بكل صنوف الأذى، من تعذيب ومقاطعة ودعاوَى داخلية وخارجية، فما بدّل ولا غيّر ولا استكان –وحاشاه– حتى نصره الله سبحانه وأقام دولة الإسلام.

رابعاً: إن الظلم الذي يحيق بالناس في أطراف البلاد ووسطها إنما هو ثمرة للحكم بغير ما أنزل الله، وتطبيق غير أنظمة الإسلام وأحكامه، واتخاذنا لمؤسسات الكفار مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها سبيلاً على المسلمين: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا**﴾. ويقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾.

خامساً: إن الدستور الذي ينظم حياة الناس يجب أن يكون أساسه هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أرشدا إليه من أدلة

معتبرة، وأن يُستنبط بقوة الدليل مما نزل به الوحي على قلب سيد المرسلين، ولا اعتبار لما يتوافق عليه الرجال من بنات أفكارهم، أو مما افتُتِنوا به من حضارة الغرب الكافر الزائفة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾.

والدستور الإسلامي هو الذي يقوم فيه نظام الحكم على أربع قواعد هي:

١- السيادة للشرع لا للشعب.

٢- السلطان للأمة؛ فهي التي تختار حاكمها.

٣- نصب رئيس دولة واحد فرض على المسلمين.

٤- لرئيس الدولة وحده حق تبنيّ الأحكام الشرعية، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين .

سادساً: إن الإسلام يوجب وحدة الدولة الإسلامية، فهي ليست دولة اتحادية فيدرالية، ولا هي دولة تعطي لأقاليمها حكماً ذاتياً ليستمد حكام الأقاليم سلطة ذاتية، وليست وحدة الأقاليم في الدولة وحدة

طوعية، بل واجب أن يقاتل كل من يعرض وحدة البلاد للخطر، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ فَلْيُطِعْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الآخَرِ**»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الآخَرَ مِنْهُمَا**»، كناية عن حرمة تفتيت البلاد.

سابعاً: إن الدولة الإسلامية لا تميِّز بين أفراد الرعية من ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل تنظر إلى الجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين أو القبيلة... ومن هنا كانت القاعدة (إن غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية لهم ما للمسلمين من الإنصاف، وعليهم ما على المسلمين من الانتصاف)، وذلك مأخوذ من عموم قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ**﴾، وقوله سبحانه: ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾.

ثامناً: إن الإسلام يحرّم على الدولة الإسلامية أن تكون عضواً في منظمات تقوم على غير أساس الإسلام، أو تطبق أحكاماً غير أحكام

الإسلام، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومنظمة الإيقاد وغيرها من المنظمات التي هي فوق كونها تحارب الإسلام، فهي تتآمر على بلدنا، حيث كانت المسرح الذي تم فيه فصل جنوب السودان، وتتآمر الآن لضم أبيي لجنوب السودان ولتمزيق ما تبقى من السودان، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.

هذه هي حقيقة ما يحوكه الكفار المستعمرون الأمريكان وأذنابهم لهذا البلد ولأهله، وقد صدق الحق جل في علاه القائل: ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

تاسعاً: إن الجيش هو صِمَامُ الأمان للمحافظة على وحدة البلاد وإفشال مخططات الغرب الكافر لتمزيق بلادنا، وهو في ظل الدولة الإسلامية (الخلافة) الأداة الأساسية لحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم،

ولجعل الدولة مرهوبة الجانب، لها كلمتها بل الكلمة الوحيدة في المسرح الدولي، لذلك كان الجهاد فرضاً على المسلمين، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلا عُدْوَانَ إِلا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، والجيش في الخلافة قسمان: قسم احتياطي وهم جميع القادرين على حمل السلاح من المسلمين، وقسم دائم في الجندية تحسن الدولة الاهتمام بهم من حيث معاشهم لتصبح الجندية مهنة جاذبة لأبناء المسلمين، كما يجب أن يُتوافَر للجيش التعليم العسكري العالي على أرفع مستوى، وأن تُوفَّر لهم الأسلحة والمعدات والتجهيزات واللوازم والمهمات التي تمكنه من القيام بواجبه بوصفه جيشاً إسلامياً يضحي في سبيل عقيدته وأمته.

ثم يُسار لبناء جيش قوي في إصلاح امتيازات ومخصصات الجيش، واستدعاء جميع الذين تركوا الجيش من كافة الرتب، سواء أولئك الذين أُبعِدوا بالكشوفات المتلاحقة، أم الذين تركوا الجيش تطلُّعاً لوضع مادي أفضل، ثم رفد جميع هؤلاء بجميع القادرين ليكونوا المدد الطبيعي عند الحاجة، عندها تقول الأمة كلمتها فيُسمع لها.

أيها المسلمون: أيها الأهل في السودان:

نخاطبكم نحن في حزب التحرير؛ النذير العريان، والرائد الذي لا يكذب أهله، فقد اختبرتمونا من قبل منذ أكثر من خمسة عقود نفضح العلاقة السِّفاح بين حكام بلادنا والغرب الكافر، ونكشف تخلُّق جنين هذه العلاقة؛ فصل جنوب السودان عبر مراحل تطوره المختلفة، من مناداة بالفدرالية، ثم الحكم الذاتي الموسع، ثم الكونفدرالية ثم حق تقرير المصير ثم انفصال جنوب السودان.

ونحن نعيد الكرة مرة أخرى سائلين الله عز وجل أن لا ينطبق علينا قول الشاعر:

أَمَرْتُهُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى ... فَلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إلاَّ ضُحَى الْغَدِ

أيها المسلمون: أيها الأهل في السودان:

ونحن إذ نضع بين أيديكم تفاصيل مؤامرة الغرب الكافر –حقيقتها وأدواتها وأساليبها ثم نبيّن المعالجة الصحيحة– ننتظر منكم موقفاً على أساس العقيدة الإسلامية ليس كالمواقف السابقة، بل موقف طاعة لله

سبحانه وتعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، موقفاً يرضي الله ورسوله ويشفي صدور قوم مؤمنين، هذا الموقف الذي يجب أن يبذل كل منا جهده حسب طاقته ووسعه، يقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾، وقوله سبحانه: ﴿**اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ**﴾، ونذكركم بقول رسولنا الكريم: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَمَا أَمَرْتُكُمْ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

إن حقيقة هذا الموقف الشرعي هو:

- على الحادبين على وحدة البلاد داخل النظام الحاكم أن ينحازوا لعقيدتهم ولأمتهم فيقطعوا سبل الحياة عن هذا النظام، ويُغيِّروا عليه ويعلنوا تطبيق أحكام الإسلام، بإعلان دولة الخلافة التي تأوي إلى ركن رشيد، بدل هذا الذل والهوان واللهث وراء الأمريكان، فالفرار إنما هو إلى الله ﴿**فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ**﴾.
- يا أهل القوة والمنعة في القوات المسلحة (الجيش، الشرطة، الأمن والمخابرات)، يا من امتحنكم الله سبحانه بالقوة والسلطان لينظر كيف تعملون، أتضعونها في خدمة الحكام لرضا الغرب، أم تكونون كأصحاب بيعة العقبة الذين سمّاهم المولى عز وجل بخير الأسماء (الأنصار)؛ الذين وضعوا قوتهم وسلطانهم في طاعة الرحمن ففازوا ورب الكعبة، فهنيئاً لهم ولمن سار على نهجهم.
- على العلماء؛ ورثة الأنبياء وملح الأرض الذين قال الله سبحانه وتعالى فيهم: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾

أن يتقدموا صفوف أمتهم، أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وتبصرة للأمة بهذا المخطط الإجرامي وخطورته، وحرمة السير في تنفيذه، ويجب عليكم أيها العلماء أن تستنفروا كل طاقاتكم للقيام بهذا الواجب، مستضيئين بمجاهدات العلماء السابقين أمام الحكام الظالمين؛ أمثال سعيد بن جبير ، أحمد بن حنبل، وعطاء بن رباح وغيرهم من سادات العلماء الصادعين بالحق لا يخافون في الله لومة لائم.

- على أهل الفكر والرأي أن يكونوا قادة لأمتهم في فضح ما يحوكه الكفار وأدواتهم، وأن يكونوا عيناً لأمتهم وعوناً وسنداً لها، فإليهم ترجع الأمة عندما تدلهمّ الخُطوب، فكونوا عند حسن الظن بكم.
- إن الواجب على أهل الإعلام أن يدركوا أنهم مؤتمنون على أمتهم أن يكشفوا مخططاتِ العدو ويبصرونها عبر وسائل إعلامهم المختلفة على حقيقة الخطر العظيم، وعلى حقيقة العلاج المبدئي، فالأمانة كبيرة والمسئولية جسيمة.

- إن الواجب على جميع المسلمين أن يدركوا أن دولة الخلافة وحدها هي الضمانة الحقيقية لحياة أفضل في ظل أحكام الإسلام وأنظمته. وإن حزب التحرير تحت قيادة أميره العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة قد حزب أمره، وجمع قواه، وغذَّ خطاه سيراً لإعلانها خلافة راشدة على منهاج النبوة وإن موعدها الصبح، ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾.

٢٦ رجب الفرد ١٤٣٤هـ — **حزب التحرير**

٠٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣م — **ولاية السودان**